على قدرة هذه الدول في الاستفادة من مناخ التحولات التي طرأت في سياسة الادارة الاميركية نحو الشرق الاوسط ، مع تولي الرئيس جيمي كارتر الحكم في الولايات المتحدة، الذي أظهر انتقادات واضحة لسياسة «الخطوة خطوة» التي انتهجتها الادارة السابقة. وقد ذهبت ادارة كارتر ابعد من ذلك في اوائل العام ١٩٧٧، حين ألمحت الى امكان اشراك الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، كما عبر عن ذلك البيان السوفياتي ـ الاميركي الشهير بشأن المؤتمر الدولي، عاكساً انتصار اصحاب الاتجاه نحو الانفراج في الادارة الاميركية الجديدة في مواجهة اصحاب نظرية الحرب الباردة[٥٣]، حيث أضفى الانفراج في العلاقة بين الدولتين العظميين بعداً ايجابياً على معالجة القضايا الاقليمية، والساخنة، في العالم الثالث، ومن ضمنها أزمة الشرق الاوسط .

والواقع ان الاميركيين انفسهم دهشوا للخطوة المفاجئة التي اقدم عليها الرئيس السادات في العام ١٩٧٧، في وقت كان التحضير للمؤتمر الدولي يجرى على قدم وساق، وفي وقت بدا ان الادارة الاميركية في سبيلها الى تجاوز « الفيتو » القائم ضد م.ت.ف. من جانب الادارة السابقة. واكثر من ذلك، فان وزير الخارجية الاميركية آنذاك، سايروس فانس، لم يستطع ان يخفي دهشته حينما علم ان معظم الزعماء العرب في بلدان المجابهة على استعداد للقبول بأقل من دولة فلسطينية مستقلة[٥٤]. وهكذا اسهمت الخلافات فيما بين دول الطوق العربية، والتي برزت، أساساً، حول الاشتراك في المؤتمر الدولي، ومسألة التمثيل الفلسطيني، اضافة الى زيارة السادات المفاجئة الى القدس، الى تضييع الفرصة التي بدت مواتية مرة أخرى، حيث انتهت الامور، في النهاية، الى توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، التي أسدلت الستار على فكرة المؤتمر الدولي وجمّدت التحرك بشأنها طيلة السنوات الممتدة فيما بعد.

ولا شك في ان توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد ترك انعكاسات ايجابية على العلاقة بين سوريا والمنظمة، بعد ان اقدمت سوريا على تغيير تحالفاتها وخططها في لبنان[٥٥]؛ فاستبدلت تحالفها السابق مع المارونية السياسية بالتحالف مع المنظمة والحركة الوطنية اللبنانية، مما ادى الى تفجر الصدام بين سوريا وحزب الكتائب، في العام ١٩٧٨. كما ان الخوف السوري من التحاق النظام الهاشمي بمصر، وتوقيع اتفاقية شبيهة باتفاقية كامب ديفيد، دفع سوريا الى تشديد الضغوط على العاهل الاردني. وقد بلغت الضغوط هذه ذروتها في العام ١٩٨٠، حين حشدت سوريا جيشها على الحدود مع الاردن، في محاولة لاظهار القوة، وردع النظام الاردني عن التفكير في الالتحاق بمصر، وعن تقديم المساندة الى الاخوان المسلمين في سوريا، الذين قاموا بمحاولة لتغيير نظام الأسد.

بيد ان التحسن في العلاقة بين سوريا والمنظمة، الذي ادى، عملياً، الى منع انجرار النظام الاردني وراء مصر، وحصر السلام على الجبهة المصرية فقط، لم يؤد الى تحقيق الهدف الآخر، الذي لم يكن أقل أهمية، لتمكين سوريا والمنظمة من القدرة على الانتقال من حالة الدفاع الى الهجوم، أي من التوصل الى انهاء الحرب الاهلية اللبنانية، التي أدت، في الحقيقة، الى اضعاف الطرفين معاً. واسباب هذا الفشل تعود، جزئياً، الى غياب الاتفاق بين سوريا والمنظمة على مثل هذا الحل. اما في الواقع، فان الدور الاسرائيلي في لبنان، الذي اتخذ شكلاً اقوى مما كان عليه منذ بداية الحرب، بات عاملاً مقرراً في مسألة انهاء الحرب وتقرير مصير الازمة اللبنانية، وهذا ما توضح من خلال التحالف فيما بين اسرائيل وحزب الكتائب. وهكذا لم يكن تحقيق التسوية في لبنان مقتصراً على ارادة ورغبة سوريا والمنظمة فقط، وانما ارتبط، أيضاً، بالموقف الاسرائيلي.

لقد أدى الخروج المصري من الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى حصر المواجهة، عملياً، على